

03



الإفراط في التسامح كان
من أسباب سقوط الأندلس

24

جيش

درس مستجدات الوضع الأمني داخل البلاد وأقليمياً
الفريق شنقريحة يترأس اجتماع
عمل بمقر أركان الجيش

03

حدث

جراد يترأس مجلس الحكومة
دراسة ثلاثة مشاريع مراسيم
تنفيذية تخص المالية والطاقة

03

دبلوماسية

بحث تطورات الأوضاع في ليبيا، بوقودوم:
ضرورة التوصل إلى تسوية
سياسية عبر حوار بين الليبيين

جدد وزير الشؤون الخارجية صبري بوقودوم، في طرابلس،
تأكيد موقف الجزائر الداعي إلى ضرورة التوصل إلى
تسوية سياسية لازمة الليبية عبر حوار بين الليبيين
أنفسهم «يفضي إلى إقامة مؤسسات شرعية وموحدة».

03

ضيف

المدير العام للتلفزيون، أحمد بن صبان:
تحديات كبيرة تنتظر
التلفزيون الجزائري

09

ذاكرة

في ذكرى إضراب 8 أيام التاريخي، محمد غفير:
نتائج جيدة بالمهجر...
والربيع الريبي أول شهيد

11

سيتما

إثنان وعشرون سنة على رحيله
رويشد... ابن المسرح البار
تحل، اليوم الخميس، الذكرى الثانية والعشرون لرحيل
الفنان الكبير أحمد عياد الشهير بـ«رويشد»، الذي غادرنا
 ذات 28 جانفي 1999.

19



لجنة الخبراء توضح تفاصيل مشروع قانون الانتخابات:

نظام القائمة المفتوحة سيقضى على مشكلة المال الفاسد

المناصفة لا تعزز «الكوطنة»
والمجالس المنتخبة بحاجة إلى المعرفة



أفادت لجنة الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات التمهيدي للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، بأن النظام الانتخابي الجديد المتعدد، أملته حتمية الخروج من مأزق الفساد السياسي. وأوضحت، أنه يمزج بين دور الأحزاب في اختيار أفضل مرشحيها ودور المواطن (الناخب) في انتقاء ممثليه.

03

مخطط الإنعاش الاقتصادي

إجراءات استعجالية لحوّل آثار أزمة مركبة العقار غير المستغل بسبب تراجع النمو الاقتصادي



رسم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، معالم مخطط الإنعاش الاقتصادي والإطار العام المتكامل الذي ينبغي أن يحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المقيدة القائمة على تكافؤ الفرص، سمو القانون وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات (القطاع العام والخاص والمجتمع المدني) ورفع كفاءة التعليم للمساهمة في المسار التنموي. وربط تحقيق ذلك بأجال زمنية محددة. حتى لا تبقى القرارات مجرد حبر على ورق، خاصة وأن الجزائر أمام آثار صعبة لأزمة مركبة اقتصادية وصحية.

06-05-04

مخطط الإنعاش الاقتصادي

إجراءات استعجالية لمحو آثار أزمة مركبة

■ سواحلية: قطاعات نفذت المطلوب وأخرى غرقت في الشكليات

رسم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون معالم مخطط الإنعاش الاقتصادي، والإطار العام المتكامل الذي ينبغي أن يحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المقبالة القائمة على تكافؤ الفرص، سمو القانون، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات (القطاع العام والخاص والمجتمع المدني)، ورفع كفاءة التعليم للمساهمة في المسار التنموي، وربط تحقيق ذلك بآجال زمنية محددة، حتى لا تبقى القرارات مجرد حبر على ورق، خاصة وأن الجزائر أمام أثار مدمرة لأزمة مركبة اقتصادية وصحية، واستطاعت بعض الوزارات التدرج في تنفيذ الإجراءات خاصة الاستعجلة، في حين غرقت أخرى في الشكليات مثلما قال الخبير الاقتصادي أحمد سواحلية لـ«الشعب ويكاند».



وخاصة تحفيز رجال الأعمال على الاستثمار وفتح المؤسسات المالية والبنوك الخاصة من أجل تمويل الاستثمارات، وهذه كلها إجراءات يمكن أن تحفيز الاستثمار والمؤسسات وتجلب الاستثمار المحلي في كل القطاعات الاقتصادية أمام شحّ كبير للموارد المالية بسبب تراجع أسعار النفط.

الاهتمام بالأهداف وليس بالجزئيات

العمل على تحقيق أهداف ومخطط الإنعاش الاقتصادي، يتطلب حسب سواحلية عدم الاهتمام بالجزئيات أو الإجراءات المرفقة لتحقيق هذه الأهداف والاهتمام بتنفيذ الإجراءات أكثر من الاهتمام بالأهداف المسطورة، وفي نظره لا يجب أن تلتقط الحكومة إلى المظاهر الفرعية والجانبية لل الاقتصاد، والقضاء على هذه الظواهر يكون بتحقيق الأهداف الكبرى التي تم تسويتها في مخطط الإنعاش الاقتصادي بإشراف جميع القطاعات الوزارية، سلطات محلية، رجال المال والأعمال، تكون هناك إسهام في كل القطاعات الاقتصادية على خلاف المحروقات.

ويقول سواحلية إنه في ظل هذه الخطوة كانت متكاملة بمشاركة السلطات المحلية، وذلك بعقد لقاء الحكومة والولاية من أجل تطبيق ولكن هذه الإرادة تستلزم حسبه، توفر كفاءات شرعية تحسن استعمال الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الرؤية الواضحة والأهداف في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإنعاش مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية الأخرى في كل القطاعات الاقتصادية على خلاف المحروقات.

العديد من القطاعات الاقتصادية للأسف تلتقي إلى الجزيئات البسيطة مثل قطاع الصناعة، الذي يفرق اليوم في ملف استيراد السيارات رغم أن استيراد السيارات ليس من مهماته، وقطاع التجارة يجلس مع متوجين مباشرة للعمل على تنظيم الأسواق أو الأسعار وال الصادرات، رغم أن المتوجين لا علاقة لهم بالتجارة ومهمتهم الإنتاج، والقطاعات الأخرى تکاد تفقد رؤيتها الواضحة في تحقيق هذه الأهداف وأشار سواحلية إلى أن العديد من القطاعات الاقتصادية للأسف تلتقي إلى الجزيئات البسيطة مثل قطاع الصناعة، الذي يفرق اليوم في ملف استيراد السيارات رغم أن استيراد السيارات ليس من مهماته، وقطاع التجارة يجلس مع متوجين مباشرة للعمل على تنظيم

ومرافقتها للمؤسسات كشريك حقيقي في الربح والخسارة، كما تم فتح الفروع البنكية في الخارج من أجل مراقبة المستثمرين الجزائريين في الدول الأفريقية وغيرها، وحماية روؤس أموالهم وتحويلها بسهولة.

وعدد سواحلية عدة إجراءات تم اقرارها، منها المزايا الضريبية من أجل تحفيز المؤسسات والمستثمرين على العمل بقوة من أجل إنتاج خارج قطاع المحروقات، وتوفير الطلب المحلي للاستهلاك ثم الانفاق للصناعات التعويمية أو الانفاق للصادرات ما يجعل من اقتصادنا يتبع لقطاعات أخرى.

ولكن هذه الإرادة تستلزم حسبه، توفر كفاءات شرعية تحسن استعمال الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق

على قطاع المحروقات والاستيراد المفترض للسلع والخدمات المتوفرة في الجزائر وغيرها من المطاحن المائية، وبعد تشخيص هذه

الوضعية تم إيجاد الحلول اللازمة من أجل الحد من الاستيراد المفترض وتضخيم الفوائض، والعمل على تدعيم الانتاج المحلي وإنعاش القطاعات الاقتصادية.

ويضيف سواحلية، أن هذه الخطوة كانت متكاملة بمشاركة السلطات المحلية، وذلك بعقد لقاء الحكومة والولاية من أجل

تنفيذ هذا المخطط بنجاح، يقتضي توفر مناخ مناسب للاستثمار خاصه أن اليوم لدينا سياسية من رئيس الجمهورية للاقتناع للانتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى، لكن هذه الإرادة والمناخ الملائم والاستقرار السياسي والأمني، لا بد له من مناخ إضافية إلى ما تمتلكه الفلاحة والصناعة والموقع الاستراتيجي للجزائر الذي والأمتيازات الضريبية والجمالية.

قد يلعب دوراً مهماً في التجارة

الروية

تنفيذا التعليمات الرئيس تبون، برمجت الحكومة عدة محاور مهمة لإنعاش الاقتصاد الوطني، بعدما توحدت الرؤى في الندوة الوطنية لإنعاش الاقتصاد المنعقدة شهر أوت الماضي، بين الحكومة، الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وتم ضبطها بجدول زمني من أجل تنفيذها يمتد على 3 مراحل حتى 2024.

تنضم المرحلة الأولى تدابير استعجالية تعين وضعها حيز التنفيذ قبل نهاية 2020، والمرحلة الثانية تتعلق بإجراءات تنفيذ على المدى القصير في سنة 2021. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتعلق بتدابير متوازنة المدى وجب تنفيذها في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024.

تنضم المرحلة الأولى تدابير استعجالية تعين وضعها حيز التنفيذ قبل نهاية 2020، والمرحلة الثانية تتعلق بإجراءات تنفيذ على المدى القصير في سنة 2021. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتعلق بتدابير متوازنة المدى وجب تنفيذها في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024.

ويرتكز مخطط الإنعاش الاقتصادي على 3 محاور كبيرة و20 بندًا لإصلاح وإنعاش الاقتصاد المتضرر من فيروس كورونا، وهو يوطن أسعار النفط.

وحدد رئيس الجمهورية، للحكومة في إطار تنفيذ

هذا المخطط هدف بلغ صادرات خارج المتروقات بـ

5 مليارات دولار نهاية العام 2021. بدل ملياري دولار حاليا، كما أوعز لها العمل على الإصلاح المالي إضافة

للتجديد الاقتصادي ومقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة، واستحداث فرص العمل في السوق المحلية.

تعجيل تفعيل الإجراءات

عاني الاقتصاد الجزائري كثيراً من جائحة كورونا، وخاصة في ظل تدهور أسعار النفط ووقف نشاط المؤسسات الاقتصادية وخاصة الخدماتية منها، مما تسبب في تضرر مباشر للاقتصاد الوطني ومؤسساته، وهو ما جعل رئيس الجمهورية يأمر الحكومة ببرمجة عدة محاور مهمة لإنعاش الاقتصاد من خلال الاعتماد على تفعيل

القطاعات الانتاجية، وتشجيع بروز مؤسسات صغيرة ومتعددة في هذا المجال لاستحداث مناصب الشغل، وتوزيع مصادر الدخل الفردي، للحفاظ على القدرة الشرائية.

من أجل دعم الاقتصاد، قال الخبر الاقتصادى أحمد سواحلية لـ«الشعب ويكاند»، إنه تم تخصيص مبلغ مالي هام في إطار قانون المالية لإنعاش المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات الإنتاجية، خاصة وأن الجزائر تزخر بقدرات طبيعية هائلة تجعل من بعض القطاعات الانتاجية كالفلاح والصناعة قطاعات رائدة في الليرة.

ورغم جائحة كورونا ركزت السلطات العليا للبلاد وعلى رأسها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون - يضيف سواحلية - على تفعيل خطة الإنعاش الاقتصادي التي تم إعدادها في ظل الجائحة من أجل الانتقال للانتاج في القطاعات الأخرى والاهتمام بالمناخ الملائم والاستقرار السياسي والمناجم والقدرات الباطنية، إضافة إلى ما تمتلكه الفلاحة والصناعة والموقع الاستراتيجي للجزائر الذي

قد يلعب دوراً مهماً في التجارة.

لكن تنفيذ هذا المخطط بنجاح، يقتضي توفر مناخ مناسب للاستثمار خاصه أن اليوم لدينا سياسية من رئيس الجمهورية للانتاج للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى والاهتمام بالمناخ الملائم والاستقرار السياسي والأمني، لا بد له من مناخ إضافية إلى ما تمتلكه الفلاحة والصناعة والموقع الاستراتيجي للجزائر الذي

يقتضي توفر من المادة الأولية لقطاع الصناعة وخاصة النسيجية والغذائية والتعويمية التي تكون في مدخلات الاقتصاد المحلي، ويتم الاستغناء عن استيرادها وتقليلها بذلك فاتورة استيرادها.

مخطط متكامل

اعتمد إعداد مخطط إنعاش الاقتصاد الوطني على محاور مهمة ترتكز أساساً على تحريك قطاع المالية والخدمات والتسيير والتجارة الخارجية والقطاعات المنتجة، وهو ما جعله في نظر الخبر الاقتصادى سواحلية «خطة متكاملة» تم فيها تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وما يعنيه، خاصة في ظل اعتماده

إصلاح المنظومة المصرفية

إصلاح المنظومة المصرفية وضع في صلب مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل مواكبة المؤسسات الاقتصادية، وقد تم إدراج بعض الإصلاحات من طرف الدولة، خاصة ما يتعلق بالصيرفة الإسلامية

حل مشكلة العقار الصناعي لإنعاش الاقتصاد المحلي المذكرة الرقمية لمنع تحايل المستثمرين المزيفين



■ ضرورة استرجاع العقار المنهوب سنوات التسعينيات ■ العقار غير المستغل سبب تراجع النمو الاقتصادي

من تبني عليها منازل، وأخرى تستأجر أو تتحول إلى مخازن، ما يجعل غياب المراقبة أكبر مشكل يطرح، بالإضافة إلى عجز الدولة عن استرجاع العقارات المنهوبة أو ممتلكاتها، فلو استرجعت العقارات المنوّحة سنوات التسعينيات، لما عانت الجزائر من مشكل العقار الصناعي اليوم، خاصة وأنها غير مستغلة، فالقانون يمنع منها باتاً بيع العقار الصناعي أو استئجاره، وهو ما اعتبره سبباً في ظهور مليارات العقار سنوات التسعينيات.

وأشار المتحدث إلى ضرورة وضع قوانين صارمة لضبط مجال العقار الصناعي، بالإضافة إلى وجوب ضرب المستثمرين المزيفين بيد من حديد، فما يقومون به يعطل التمويقي الصناعي مما يعني التوجه إلى الهاوية، لذلك كل مستثمر مزيف يجب أن يقع تحت طائلة العقاب بانتزاع العقار منه، فيما معنى امتلاك بعض الأشخاص لأربع أو خمسة دون أن يتوجهون شيئاً، موكداً على ضرورة أن يكون قانون الاستثمار صارماً، فعلى سبيل المثال تحدد مدة التنشيط بـ 33 سنة لكن المراقبة تبدأ من السنة الأولى، فإن لم ينطلق في الإشغال يتم استرجاع العقار ليعاد منحه للمستثمر الحقيقي.

في السياق ذاته، اعتبر جماعة غياب الرقمنة أحد أسباب الفوضى التي تعيسها الأوعية الصناعية، ففي مؤتمر «دافوس» المنتمي الاقتصادي العالمي، أكد الخبراء أن دولية مثلالجزائر لو طبقت الرقمنة والصناعة 4.0 أو 4.1 ستخرج من التخلف، حقققة أن الحكومة اليوم تبذل جهوداً جبارة من أجل منح العقارات الصناعية، لكن لا بد أولًا من إجراء جد لتعريف الأشخاص الذين استفادوا منها طوال العقود الفارطة، لأنها ممتلكات الدولة وتعد محركاً أساسياً للإنعاش الاقتصادي.

وأكّد المتحدث أيضاً أن غياب الرقمنة والقوانين لمتابعة استغلالها على المدى القريب، المتوسط والبعيد، سوصلالجزائر إلى أفلام آخر على مدى العشر سنوات القادمة، وهنا لا بد من اعتماد الاستشراف ووضع خريطة بحيث كل شخص يمنع له عقار يسجل على شهادة (S)، ما يسمح بمنع التحايل على القانون والاستفادة أكثر من مرة، لذلك اعتبر البطاقة وقاعدة البيانات والرقمنة الحل الناجع لتجاوز البيروقراطية.

وفي هذا الصدد، كشف جماعة لجوء البعض إلى التحايل من خلال القيام بأربع أو ثلاث دراسات مشاريع في مختلف المجالات، فقط لوضع تلك الملفات على مستوى ولايات مختلفة بغية الحصول على عقار صناعي في كل واحدة منها، حيث ساهم غياب الرقمنة وقاعدة بيانات في منحهم فرصة للتحايل على القانون والاستفادة بأكثر من عقار صناعي في ولايات متعددة.

وصرّح جماعة أن أداء رئيس الجمهورية تعليماته لتأسيس منصة رقمية تربط بين مختلف الوزارات، وبين مختلف مديريات وزارة المالية كمديرية الضرائب، ومديرية الأموال العمومية، تدخل في سياق الحيلولة دون التحايل والبيروقراطية من أجل الحفاظ على العقار الصناعي لأنه ثمين.

نبيل جماعة: غياب المعايير الدولية في منع العقار الصناعي



اعتبر الخبراء
الاقتصادي، نبيل
جماعة، العقار
الصناعي
المحرك
الأساسي للتنمية
الاقتصادية وأية
إنعاش
الاستثمار
المحلي، لكن

الجزائر عجزت منذ 58 سنة عن وضع خطة وفق المعايير الدولية تتضمن الطريقة التي يتم بها منح العقار، ولحد الآن لم تضع خريطة موجبة تمكن المصالح المعنية من تقييمه، خاصة في ظل شح القوانين في هذا المجال، كما عجزت أيضاً عن استرجاع العقارات المنهوبة وارسال إشارات إلى الأشخاص الذين تحصلوا على عقار في مناطق صناعية، ولم يباشروا عملية التهيئة ولم يثبتوا انتظامهم في الاستثمار.

وكشف جماعة أن حالة عدم الاستقرار السياسي لا تسمح باسترجاع العقار الصناعي، فالكثير منها تم الاستيلاء عليه سنوات التسعينيات، ورغم أنه لم يتم إنشاء مصانع عليها بل وجهت للاستئجار أو البيع، لم يتم انتزاعها من أصحابها، وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في أكثر من مرة بـ «عصابة» لا ترى في الواجهة، حيث ساهمت في قتل الاستثمار في الجزائر، بينما عجز نبيل جماعة أن اعتمد الدول المعايير الدولية للاستثمار جعلها تبني الشباك الآلي أو الرقمنة في جميع الإجراءات الإدارية لمنح التراخيص للرافدين في الاستثمار، وهو ما ساهم في القضاء على البيروقراطية فيها، أما الجزائـر فقد فشلت في التجربة الأولى لتوحيد الشباك سنة 1994، حيث حاولت فتح شباك واحد لكنه عرف تضارباً كبيراً.

قانون خاص لتسهيل العقار الصناعي

ضرورة وضع قانون خاص لتسهيل العقار الصناعي، فالقانون الحالي يمنح المستثمر عقد امتياز يستفيد به من العقار الصناعي لا إطلاق استثماراته، لكن الواقع يكشف أنأغلب العقارات المنوّحة ت Howell عن وجهتها فمنها من تبني إليها منازل، وأخرى تستأجر أو تتحول إلى مخازن، وهذا يجعل غياب المراقبة أكبر مشكل يطرح.

قال الخبراء الاقتصادي بضرورة وضع قانون خاص لتسهيل العقار الصناعي، فالقانون الحالي يمنح المستثمر عقد امتياز يستفيد به من العقار الصناعي لا إطلاق استثماراته، لكن الواقع يكشف أنأغلب العقارات المنوّحة تح Howell عن وجهتها فمنها

شكل العقار الصناعي لعقود طويلة أحد أهم القيد على تحريره، حيث وقفت حجر عثرة في وجه الاستثمار، على اعتبار أنها آلية تعمل على ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية من خلال استغلال العقار الاقتصادي، ولدوره المحوري دعا رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إلى وضع خريطة وطنية للاستثمار بفتح فضاءات جديدة للعقار الصناعي، حيث أكد الخبراء أن وضع منصة أو قاعدة بيانات رقمية له سيمعن منحها للمستثمرين المزيفين، بينما يساهم الجرد في تحديد قائمة الأشخاص المستفيدين، ما سيكون أول خطوة لتطبيق القانون بصرامة من أجل استرجاع العقارات غير المستغلة أو تلك التي وجّهت غير الهدف المسطر في الملف الإداري، في انتظار إصدار قانون استثمار وفق معايير دولية.

فتاحة كلواز

فالكثير من العقارات الصناعية منحت بطرق غير شفافة في الفترة السابقة، حيث كان المستثمرون المزيفون يستخدمونها كأدلة للتحايل على البنوك للحصول على القروض، لذلك كان لا بد من تطهير العقار الصناعي، وإعادة تنظيم نشاط المناطق الصناعية.

الكثير من المناطق الصناعية تعرف تأخراً كبيراً في تهيئتها وتزويدها بالمرافق الأساسية المتعلقة بالربط الشبكي، لذلك دعا إلى الذهاب نحو مقاربة جديدة، من خلال استحداث مناطق متخصصة حسب مناطق نشاطات متخصصة حسب خصوصية الأنشطة الاقتصادية مع مراعاة الجانبيين البيئي وال الصحي

في هذا الصدد، قال الخبراء الاقتصادي إن الكثير من المناطق الصناعية تعرف تأخراً كبيراً في تهيئتها وتزويدها بالمرافق الأساسية المتعلقة بالربط الشبكي، لذلك دعا إلى الذهاب نحو مقاربة جديدة، من خلال استحداث مناطق نشاطات متخصصة حسب خصوصية الأنشطة الاقتصادية مع مراعاة الجانبيين البيئي وال الصحي، مما يعني أن تأخذ المقاربة الأخرى التي يتمنى أن تأخذ السلطات بها هي إيجاد مناطق صناعية ونشاطات مجهزة، بحيث توكل الدولة للقطاع الخاص إدارة مناطق صناعية مجهزة بمحاذير ومستودعات كبيرة يتم استئجارها للمستثمرين المحليين أو الأجانب ما يجعلهم يختارون الوقت والجهد.

الإرادة السياسية القوية لاسترجاع العقار المنهوب

وأشار بريش أن المؤسسات الناشئة تحتاج إلى تسهيلات الحصول على العقار الصناعي، خاصة وأن رأس المال في العقار الصناعي لا يمثل قيمة كبيرة، لذلك لا بد من تشجيعها عند انطلاقها من خلال منحها تسهيلات يعتبر حصولها على عقار صناعي أحدهما، وهذا يبرر دور المناطق الصناعية والنشاطات الصناعية على مستوى مختلف الولايات، في أن تحد المؤسسات الصناعية المتوسطة والناشئة مكاناً مهيناً لتباهي في نشاطها الاقتصادي.

في ذات السياق، ذكر بالتعليقية التي أصدرها الوزير الأول الأسبوع الفارط التي تنص على ضرورة تكين أصحاب المؤسسات الصناعية على تسهيل الإقتصادي للعقارات، في أن توّل إلى جهاز إداري بيروقراطي معزّل لمنح التراخيص، لذلك يجب تحريره من الإجراءات البيروقراطية المعقدة، من خلال وضع شباك موحد لتسهيل عملية الاستثمار، وأبعد ما يتعلّق به من الإدارة البيروقراطية، مؤكدًا أن رقمنة الإدارة الاقتصادية هي إحدى المتطلبات والشروط الأساسية لتسهيل الاستثمار في الجزائر.

ويترقب المتحدث إصدار قانون الاستثمار الذي اعتبره المطلب الملحق، خاصة وأن الوزارة أخذت الوقت الكافي - ما يقارب سنة - كاشفاً أن الكل ينتظر ما سيتضمنه من تحفيزات وإجراءات وتسهيلات للاستثمار، والمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب.

وأوضح بريش أن تطهير العقار الصناعي والأوعية الاستثمارية غير المستغلة خطوة

ثانية «الشعب ويكاند» اليوم الضوء على مشكل العقار الصناعي في الجزائر من خلال إبراز أهميته في تحرير عجلة النمو، على اعتبار أنها آلية لإنعاش الاستثمار المحلي ودعم تنمية الاقتصاد الوطني، وهو ما دخل في خانة التجديد الاقتصادي الذي اعتمدته الدولة القائم على الأمن الغذائي والانتقال الطاقي والرقمي، لذلك تعلم السلطات المعنية على توفير المناطق الصناعية والنشاطات بغية تطبيقه وتهيئته ليؤدي الدور المحوري في خلق استثمارات منتجة. لكن رغم الجهد المبذول لازالت هناك معوقات قانونية وإدارية تقف في وجه الحصول على العقار، الذي يعتبر الخبراء الأهمية التي يتجسد عليها أي مشروع استثماري، ما يساهم في دعم التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

عبد القادر بريش: العقار الصناعي أساس بيئة الاستثمار منتجة

قال الخبراء الاقتصادي، عبد القادر بريش، في اتصال مع «الشعب ويكاند»، إن العقار الصناعي مهم جداً على اعتبار أنه أساس بيئة الاستثمار، ولكنه ما يحتاجه المستثمرون من تسهيلات، لذلك حُضّر له ورشة في الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد المنعقد يومي 18 و 19 أوت الماضي من أجل إعادة بعث النشاط والعقارات الصناعية.





الوضعية التي يعرفها السوق الوطنية اليوم فيما يخص ارتفاع أسعار الأسماك أنها ليست وليدة اليوم وظاهره متكررة غير أنها تعرف شدة في هذا الموسم نظراً لأنه منتوج غير متوفر وصلت ثمناًه إلى أرقام قياسية لم نعرفها من قبل مبدياً تأسفه اتجاه هذا الوضع.

وهنالك عدة أسباب يقول زبدي ساهمت في الوضاع، حيث نسجل ضعف الثروة السمكية رغم أننا نملك ساحلاً يتجاوز طوله 1200 كلم، وكذا ضعف في وسائل الصيد المرافقه الصيادين في مشاكلهم، خاصة عن الحظر في الثروة الحيوانية، وعليه تعدد الأسباب حيث نجد أيضاً الأسطول الجزائري الضعيف والاستثمار فيه يتطلب

أموال كبيرة بالنظر إلى غلاء المواد الأولية، كما أن الصيد الكبير مختصر عندأشخاص ملومين.

وعلى ضوء جملة المعطيات التي أدىت إلى ارتفاع أسعار الأسماك بصفة عامة والسردين خاصة، يرى زبدي أنه إن لم تكن هناك ضرورة في تناوله، فعلى المواطن مقاطعة هذا المنتج الذي تجاوز الحد من حيث سعره. وحول توقعاته في انخفاض سعر السردين خلال الفترة القادمة، قال زبدي إن السوق الجزائري من الصعب توقعه لأنّه من المفترض أن السوق تكون مبنية على قاعدة سليمة قائمة بأدلة دراسات وتنبؤات حول المعطيات التي تملّكها كل سوق، وفي الجزائر لا تملّكها للأسف ما يصعب تحديده التوقعات.

وقدماً زبدي إلى تدارك الوضع في السنوات القادمة وضمان توفير هذه المادة إلى ضرورة التوجّه للاستثمار في مجال الصيد البحري الحقيقي في أعلى الساحل العميق، لدينا بدائل طبيعية وفتح المجال تربية المائيات.

ومن بين العوامل التي أدىت إلى ارتفاع السردين في الأسواق أيضاً، قال بولنوار إن نسبة الانتاج السنوي للأسماك بما فيها السردين في الجزائر تقارب الـ100 ألفطن سنوياً وهي قليلة لا تتوافق مع الطلب الذي يقارب الـ200 ألف طن، وهو ما يجعلها تعزز بأسعار مرتفعة، والجزائر لا تزال لا تملك إستراتيجيات كبيرة في تربية المائيات حيث تسجل نقصاً في هذا المجال.

والمطلوب حسب تصريحات الحاج الطاهر بولنوار هو

مراقبة الصيادين في مشاكلهم، خاصة ما تعلق بتوفير أجهزة العمل والمعدات التي تعرف أسعارها هي الأخرى ارتفاعاً كبيراً، ما حال دون تطوير أسطول الصيد الذي

بات قدّيماً ويحتاج إلى إعادة تجديد معبراً إلى معاناة الصيادين في ظل ارتفاع التجهيزات وأدوات الصيد.

كلها عوامل يؤكد أنها تتسبّب في ارتفاع الأسعار التي تبقى في رأيه طرفية، ويتوقع تراجعها مع نهاية شهر فبراي وبداية شهر مارس.

مصطفى زبدي: على الوصاية التفكير في تشجيع تربية المائيات

مصطفى زبدي رئيس جمعية المستهلك، اعتبر ارتفاع أسعارها بالأمر العادي المتوقع في مثل هذه الفترة نظير ما تعرفه مختلف المواد الاستهلاكية من ارتفاع فضلاً عن تراجع الثروة السمكية التي باتت تتطلب من الوصاية التفكير في تشجيع تربية المائيات بما يسمح بتوفيرها بشكل المطلوب، فضلاً عن عزوف العديد من الصيادين والإبحار في الظروف الصعبة جراء تفشي وباء كورونا، واصابة عدد منهم وتغوف آخرين، ومن الأمور التي أثرت سلباً على الثروة السمكية هي الصيد العشوائي.

بعدما كان في متناول المواطن البسيط، ها هو «السردين» يسجل هذه الأيام مستويات قياسية من حيث الأسعار بعد أن تجاوز سقفه الـ1000 دينار جزائري، تاركاً تساولات عدة حول الأسباب في ذلك، رغم أن الجزائر تتوفر على شريط ساحلي هام يتجاوز طوله الـ1200 كلم. قامت «الشعب ويكاند» في جولتها الإستطلاعية التي قادتها إلى أسواق بيع السمك بولاية الجزائر برصد أهم العوامل التي كانت وراء الارتفاع الجنوني لأسعار مادة كانت أساسية في مائدة الأسرة البسيطة.

آسيا مني

الزيارة شملت عدداً من المسماك عبر عدد من الأسواق المتواجدة بالعاصمة، مكتنناً من استطلاع الأمر والحديث مع متهمي هذه الثروة المائية التي يعيشون على تكلفة عملية الصيد من وقود وشباك وسفن وغيرها، هي ظروف ساهمت في ارتفاع كل أنواع السمك وليس السردين فقط، فالصياد لديه تكاليف عليه دفعها على غرار المساعدات وأصحاب السفن، وبالتالي هامش الربح يكون ضئيلاً خالل هذه الفترة. إنه وضع ليس في صالح أي جهة، فحتى الباعة والصيادين كانوا ضحية الوضع الذي فرضتهجائحة كورونا التي تسببت في غلق العديد من المطاعم، والتي لم تعد حسبهم تطلبها ما انعكس سلباً عليهم، ناهيك عن سوء الأحوال الجوية ما جعل الصيادين يتمتعون عن الخروج في عرض البحر، وتسببت في غلق عدد من المسماك أيضاً.

بولنوار: الأسعار طرفية وتوقع تراجعها مع نهاية فيفري

أرجع رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين، الحاج طاهر بولنوار، في تصريح لـ«الشعب ويكاند» سبب الارتفاع القصيسي في أسعار سعر السردين إلى عدة عوامل طبيعية من إضطرابات جوية، ما تسببت في هيجان البحر ما يعني صعوبة الخروج للصيد، فأغلب الصيادين خاصة الذين يمكنهم سفنًا صغيرة لا يدخلون البحر في مثل هذه الظروف.

وكانت جائحة كوفيد-19، على حد توضيحات بولنوار من بين العوامل التي أدىت إلى ارتفاع هذه المادة، حيث أثرت على اقتصادها على غرار الجزائر ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، فضلاً عن عزوف العديد من الصيادين الإبحار في الظروف الصعبة جراء تفشي وباء كورونا، وفي حديثها مع أحد الصيادين الذي التقينا به، في الشتاء، يعنى «الجميلة» بعين البناء، قال أن الوضع متوقع في فصل الشتاء، لكن ليس بهذا الكم».

وعليه ينادي المواطن محمد إلى جانب عدد من المواطنين من كان لهم نفس الرأي حول ارتفاع أسعار السردين إلى ضرورة إتخاذ كافة التدابير الكفيلة بالتحكم في أسعارها مستقبلاً، وضمان توفيرها في الأسواق على اعتبار أن جل العائلاتالجزائرية تحب تناول هذه النوع من الأسماك.

من جهتهم يترى التجار الذين كان لهم حدث مع «الشعب ويكاند» إرتفاع أسعارها إلى شرائهما بأنفسهم مرتفعة من طرف الصيادين، حيث يتم تحديد الأسعار على مستوى موائد الصيد وفق الظروف التي يعرفها الصياد، وهو الأمر الذي يجعل هامش الربح ضعيف لدى التجار، مؤكدين أن «السردين» يعرف دائمًا إرتفاعاً في فصل الشتاء غير أن هذه السنة عرف ارتفاعاً أكبر.

وفي حديثها مع أحد الصيادين الذي التقينا به، في الشتاء، يعنى «الجميلة» بعين البناء، قال أن الوضع متوقع في فصل الشتاء، لكن ليس بهذا الكم».

إشهار

ما ينبغي أن يتغير في خارطتنا الإدراكية عن أوضاعنا، خاصة بعد الحراك الشعبي العارم، كثير وكثير جداً. وما ينبغي أن يتغير في خارطتنا الإدراكية عن أوضاع العالم وموازين القوى الجديدة كثير هو الآخر. في أوضاعنا الداخلية، لا يمكن منطقياً أن تستمر السياسات الريعية ولا، بالخصوص، المنطق الريعي في علاقة الناس بالسلطة العمومية. الاقتصاد الريعي ينبغي أن ينتهي فنيساً وعملياً وينبغي أن يقوم منطق اقتصادي رشيد منتج للثروة فعال اقتصادياً وعادل اجتماعياً. ينبغي بالخصوص قيام رقابة كاملة وفعالة على صرف الأموال العمومية واستخدامها استثمارياً وفي شتى المجالات الأخرى أيضاً. كما ينبغي أن يتحسن أداء مختلف المؤسسات الاقتصادية ومختلف إدارات الدولة وكل مؤسسات الخدمة العمومية ومنها الخدمة الإعلامية، التي نعمل على جعلها ترقى لمستوى تناهسي عالٍ ومستوى إقامة قوي للرأي العام وتلبية كل ألوان الطلب الإعلامي لدى المواطنين. نقطة البداية في تحقيق كل ذلك، هو التحول العميق في خارطتنا الإدراكية، بتعبير الراحل عبد الوهاب المسيري. من ناحية الأوضاع الدولية، نسجل بوضوح أنها عرفت وتعزز تحولات عميقية تحمل ضغوطاً جديدة وفي الوقت نفسه تحمل فرصاً كبيرة ينبغي اغتنامها، من خلال إدارة جديدة ورؤية جديدة وإدراك جديد لهذا الواقع والتعامل معه تعاملًا متناهياً مع مستجداته. إن الكثير من المفاهيم التي كانت تداولها سياسياً وإعلامياً تغيرت بشكل عميق. فمن التعديدية القطبية، انتقلنا للأحادية، ثم الان إلى تعددية لم تستقر بعد على منظومة ثابتة لتوزيع النفوذ أو آليات جديدة لاتخاذ القرار. إن اللغة الرئيس الأمريكي الجديد مختلفه عن لغة سلفه، فهو يوحي بذلك تغيير ملحوظ في الخيارات الدبلوماسية وفي الممارسات العملية، حتى وإن لم تتغير العقيدة الاستراتيجية العامة. وكل من «إصلاح» ممكن أو محتمل للمنظومة الدولية، خاصة في اتجاه «ديمقراطية» إضافية للعلاقات الدولية وأحترام أكبر للقانون الدولي والتراجع عن قرارات ظالمة وخارجية عن القانون؟ لغة الرئيس Biden دبلوماسية وهي عودة لنقاليد أمريكا تتجاوزها سلفة تراكم. لكن الخبراء والملاحظون المختصون، لا يتوقفون إعادة نظر جذرية في مسائل تخص منطقة الشرق الأوسط، لا سيما موضوع القدس، وإن كانت الإدارة الجديدة تتحدث عن أن حل الدولتين هو الحل الوحيد الممكن في فلسطين المحتلة. خارطتنا الإدراكية ينبغي أن تتطور، انطلاقاً من دراسات عميقية ومن تشاور واسع في المنطقة وخارجها.



آل إليه الأندلس من ضعف وتقلس من حيث المساحة: وصارت غربانطة مأوى للهجرة الأندلسية المنحصرة أمام الزحف المسيحي حتى يُقال أنه بلغ تعداد سكانها في القرن الرابع عشر الميلادي إلى ما يزيد عن مليون نسمة؛ ظلت تقاوم الحروب الاستردادية المسيحية إلى تاريخ السقوط في 2 يناير 1492 .. ومن إنجازات هذه المرحلة التاريخية الأخيرة معلم عمراني عالمي وهو قصر الحمراء، الذي ظل شاهد عيان على منجزات الحضارة الأندلسية حتى في آخر أيامها.. هذه هي المحطات الموسيقية الأندلسية يُرجعون الفضل في ابتكار من أمثال الفيلسوف بن باجة الذي يعتبر المبتكر الفيلسوف الشاعر ابن باجة الذي أقدم على مزج الطبق والفلسفة، وذلك بفضل تخلّي حكام البربر من مرابطين وموحدين من تفضيل اللغة العربية عن بقية اللهجات وهو ما مكن من ظهور الموشحات والأزجال وكذلك الموسيقى الأندلسية الحقيقة على يد مبدعينها من أمثال الفيلسوف بن باحة الذي يُعتبر المبتكر في شبه جزيرة إيبيريا، وخلص إلى غاية التلولة العاصرة التي توجت بالانتصارات الكبيرة التي حققها المنصور بن أبي عامر وبلغ نفوذ الأندلس في أقصى مداه، حيث بلغ إلى أقصى الشمال الغربي متوجاً باحتلال إمارة جليقية، وبلغ من الجهة الشرقية إلى حدود جبال البرانس ومنطقة كاطالونيا... بهذه الانتصارات الضخمة حق الأندلس الامتداد الحضاري الطبيعي الذي أتجه خلفاء بي أمية بالأندلس وخاصة زمن الخليفة عبد الرحمن الناصر وبابه الحكم، حيث تُوج بإنشاء أكبر المعالم الحضارية التي يأتي في طليعتها «قصر الزهراء» بقرطبة «الجامع الأموي» وكذلك «مدينة الزهراء» التي أتجزها المنصور بن أبي عامر، يضاف إلى ذلك «المكتبة العلمية» التي جمعها الحكم بن عبد الرحمن الناصر والتي ضمت أكثر من أربعة ملايين مخطوط جُمعت من مختلف أصناف العالم.. بمثل هذه الإنجازات وغيرها في مختلف حقول المعرفة وخاصة الأدبية منها توج الحكم العربي في الأندلس، والذي ضرب فيه مثلاً لا نظير له في «التعيش الإسلامي بين الديانات»

البروفيسور عبد الله حمادي مرجع أساسي في الأدب الإسباني والأدب والتاريخ الأندلسين وهو خريج جامعة مدريدي المركزية عام 1980، وأثرى المكتبة العربية بكتب مرجعية بما يرافق الأربعين إصداراً بين الشعر والدراسة على غرار «مدخل إلى الأدب الإسباني الحديث»، «المورسكيون ومحاكم التقاضي في الأندلس»، «الأندلس بين الحلم والحقيقة». في الجزء الأول من حوارنا مع حمادي، يكلمنا عن أسباب سقوط الأندلس وعن الموشحات والأزجال الأندلسية، وبعض القضايا ذات الصلة.

حوار: الحسن شوار

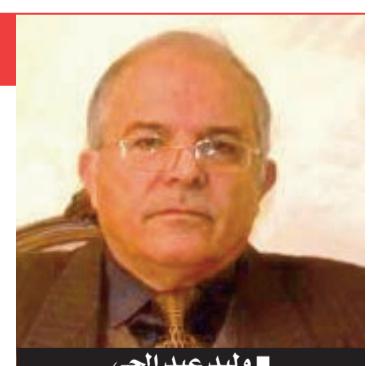
الشعب ويكاند: في رأيك، لماذا سقطت الأندلس في ذلك التاريخ بالضبط (1492)، ألا ترى أن «السقوط» كان حضارياً قبل أن يكون عسكرياً، وقد اكتملت تلك التجربة وكان لا بد لها من نهاية؟

البروفيسور عبد الله حمادي: هذا سؤال يحتاج إلى إجابة، بل يحتاج إلى كتابة مصنفات كاملة للإجابة على هذا السؤال، لأن تاريخ الأندلس الذي امتد من 711 ميلادية إلى 1492 ميلادية قد مر بالعديد من المراحل التاريخية الحاسمة، ويمكن إجمال هذه المراحل في ثلاث محطات كبرى وهي كالتالي: المرحلة العربية من الفتح إلى غاية سقوط عهد أمراء الطبطاط، إلى غاية أواخر القرن الحادي عشر كالموشحات الأندلسية، والأزجال الأندلسية» وعلم القرن الحادي عشر الميلادي، وبالتحديد مع نهاية عصر الطوطائف ودخول المرابطين البربرية لنجدية الأندلس، وانتصاراتهم التاريخي على القوى التنصيرية في معركة «الزلقة» الشهيرة في عام 1086 ميلادية، بعد هذا التاريخ الحاسم ستعزز الأندلس مرحمة النفوذ البربرى وتقلص النفوذ العربى، وسوف يتمتد هذا النفوذ إلى منتصف القرن الثالث عشر الميلادي؛ أي حكم المرابطين ثم الموحدين، والذي سترعرف فيه الأندلس أ Zhengyi محطاته الثقافية والحضارية سواء من حيث المحرر أن أو من حيث الإبداعات الخارقة التي توجت بالفتح إلى يومنا هذا، وكذلك الموسيقى الأندلسية الحقيقة على يد مبدعينها من أمثال الفيلسوف بن باجة الذي يُعتبر المبتكر في شبه جزيرة إيبيريا، وخلص إلى غاية التلولة العاصرة التي حققها المنصور بن أبي عامر وبلغ نفوذ الأندلس في أقصى مداه، حيث بلغ إلى أقصى الشمال الغربي متوجاً باحتلال إمارة جليقية، وبلغ من الجهة الشرقية إلى حدود جبال البرانس ومنطقة كاطالونيا... بهذه الانتصارات الضخمة حق الأندلس الامتداد الحضاري الطبيعي الذي أتجه خلفاء بي أمية بالأندلس وخاصة زمن الخليفة عبد الرحمن الناصر وبابه الحكم، حيث تُوج بإنشاء أكبر المعالم الحضارية التي يأتي في طليعتها «قصر الزهراء» بقرطبة «الجامع الأموي» وكذلك «مدينة الزهراء» التي أتجزها المنصور بن أبي عامر، يضاف إلى ذلك «المكتبة العلمية» التي جمعها الحكم بن عبد الرحمن الناصر والتي ضمت أكثر من أربعة ملايين مخطوط جُمعت من مختلف أصناف العالم.. بمثل هذه الإنجازات وغيرها في مختلف حقول المعرفة وخاصة الأدبية منها توج الحكم العربي في الأندلس، والذي ضرب فيه مثلاً لا نظير له في «التعيش الإسلامي بين الديانات»

«والتعيش الإسلامي بين العراق»، حيث كانت الأندلس قد انتصرت في بوتقتها كل الأعراق من عرب وببر وقبائل وإيبيريين وثليتين، وكذلك البيانات من إسلام ومسيحية ويهودية؛ بحيث تعامل الكل، وساهم الكل في بناء ما يُعرف بالحضارة الأندلسية التي مُنحت فيها الفرصة للجميع بما في ذلك العنصر الذي أطلق عليه المؤرخون اسم «المولددين» و«المستعربين»... هذه العناصر هي التي بلغت بالأندلس أن يصلح في القرن العاشر الميلادي أكبر حضارة شهدتها العصوب الوسطى. الملحقة الثانية التي عرفتها الأندلس تبدأ مع نهاية

ضوابط مصادقة الدراسات المستقبلية

استشراف



آليات حدوث وتطور الظاهرة، حيث يتم ادراك لماذا حدثت الظاهرة هنا بشكل مختلف عن حدوثها هناك وفهم دور الفترة التاريخية ودور التغيرات بين فترة وأخرى. د. السرعة في الاستنتاج مسؤولة عن نسبة هامة من الاخطاء في التنبؤ. ذ. إن الدقة في اختيار التقنية المناسبة من ناحية، وترتيب تطبيق التقنيات في كل ظاهرة من ناحية ثانية (أيهمًا أسبق مثلاً المصفوفة أم الدوليب أو هل تسبيق تقنية التدرج تقنية الاسقاط... الخ)، وثالثاً ادخال تقنية السيجما (Segma) في كل سيناريو شكلت قواعد ضابطة لرفع سوية الدقة في التنبؤ بنسبة 24%.

دقة تنبؤاته بنسبة 12%. ح. كانت نسبة صحة النتائج أعلى في كل مرة للمنتفعين على كل الأفكار (وهم من تسيمهم الدراسات المستقبلية Foxes) قياساً للمنتفعين على فكرة واحدة تنبؤاتهم ثم يحاولون معرفة سبب الخطأ ليتداركوه في التنبؤات اللاحقة، وقد اعطت هذه المسألة نتائج أدت لتراجع الخطأ بنسبة حوالي 25%. أي التعلم من الخطأ. ث. التنبؤات التي يشارك فيها متخصصون من ميدانين متعددة يجعل الدقة في التنبؤ أعلى من حيث تحديد زمن التنبؤ ومضمونه. ج. انخراط الخبر في كل مرة مع مجموعة جديدة من الخبراء زاد من يساعد على فهم

بـ. إن نسبة التنبؤ تتحسن تدريجياً، فلم يكن هناك أي سنة خلال العشر سنوات كان معدل التنبؤات الصحيحة فيها أقل من السنة التي سبقتها. تـ. إن الباحثين يراقبون أخطاء تنبؤاتهم ثم يحاولون معرفة سبب الخطأ ليتداركوه في التنبؤات اللاحقة، وقد اعطت هذه المسألة نتائج أدت لتراجع الخطأ بنسبة حوالي 25%. أي التعلم من الخطأ. ثـ. التنبؤات التي يشارك فيها متخصصون من ميدانين متعددة يجعل الدقة في التنبؤ أعلى من حيث تحديد زمن التنبؤ ومضمونه. جـ. انخراط الخبر في كل مرة مع مجموعة جديدة من الخبراء زاد من

النحو التالي: في عام 2015 قام فيليب تيلوك (Philip Tetlock) مع مجموعة من الباحثين بجمع 150000 مسألة وخمسون ألف تنبؤ في قطاعات مختلفة سياسية وعلمية واقتصادية ليس لديهم خبرة في الدراسات المستقبلية. واجتمعوا في التنبؤات